هذا القانون في ظروف استثنائية ولم يحظ بحقه في المناقشة واتسم بالضبابية والخشية أن يبقى حبرا على ورق والخشية أكثر أن يكون سبيلا لتمويل جمعيات معينة لأغراض معينة وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للزميلة المحترمة السيدة سيدة ونيسي لها خمس دقائق.

السيدة سيدة ونيسي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وجميع طاقم الوزارة،

قبل أن أبدأ مداخلتي أريد أن أشكرهم جزيل الشكر عن العمل الذي قاموا به منذ بداية مناقشة هذه الفكرة في 2012 و2013 الى سنة 2016 أين انطلق بصفة رسمية العمل حول هذا المشروع وشكرا كذلك للسيد الوزير على احترامه لاستمرارية الدولة وقدرته على أنه يأتي لنا اليوم بهذا القانون في مجلس نواب الشعب.

لم يأت هذا القانون من فراغ بل هو جزء مهم من استراتيجية وطنية وهي الاستراتيجية الوطنية لدفع المبادرة الخاصة التي بدأت تفكر فيها الدولة التونسية منذ 2016.

هذه الاستراتيجية ليس فيها فقط قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لكن فيها قانون المبادر الذاتي ونحن بكل سرور رأينا أنه صدر في الرائد الرسمي الأسبوع الفارط وقانون crowdfunding الذي شرعنا في مناقشته في لجنة المالية بداية هذا الأسبوع، القانون الشامل حول مجلة الاستثمار التي صادق عليه البرلمان في أفريل 2019 وبصفة عامة مكافحة الاقتصاد الريعي الذي تحدث عنه السيد رئيس الحكومة في آخر حوار كان له يوم الأحد الفارط.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني القطاع الثالث للاقتصاد وأرجو من الإخوة والزملاء والتونسيين يفهمون بأن هذا ليس قطاع تعويض للقطاع العمومي أو القطاع الخاص بل هو قطاع جديد هو في الحقيقة عندما نبحث في تاريخنا كبلاد في تونس ونجد بأن هذا هو تراثنا، الموروث الاقتصادي، العقلية، الثقافة الاقتصادية في بلادنا كلها في النهاية تسير في هذا المنهج وفي هذه الفلسفة وهناك العديد من الزملاء تحدثوا عن فلسفة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإذا نتحدث اليوم عن اقتصاد تونسي يتلاءم مع الثقافة العامة في بلادنا هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

القانون في الحقيقة حسب تجربتي الصغيرة منذ 2014 لم أر قانونا كانت له صفة تشاركية و un processus تشاركي من اتحاد الشغل، من L'UTICA من L'UTAP كل جمعيات المجتمع المدني كلها منذ 4 سنوات وتحت إشراف le BIT يبدو أنه في المؤسسات الدولية لا يوجد من له شرعية أكثر من le bureau international de travail الذي تابع الدولة التونسية وجعل أن يكون هناك هذا الـ processus التشاركي هذا، أخذ الجميع فرصته ليعطي كلمته في هذا القانون ولا أتحدث عن الـ processus الذي كان موجودا في لجنة الفلاحة وكل الكتل ممثلة وأنا أستغرب في الحقيقة بطلبات سحب هذا القانون أو ارجاعه للجنة.

هذا القانون وهو قانون للإدماج الاقتصادي، قانون العدالة الاقتصادية، القانون الذي يتلاءم مع طلبات وانتظارات الشعب التونسي خاصة في وضع سياسي صعب أين توجد التجاذبات السياسية وأين الحوار ومصداقية الساحة السياسية مهددة بالكثير.

هو قانون سيجعلنا حقيقة أن يكون هناك قطاع تمويل تضامني وتمويل اشتراكي وأن يكون هناك قطاع finance solidaire في بلادنا، يكون حقيقة قانون يعطي نفسا جديدا للبنك التضامني، يعطي أفكارا وعندما نتحدث عن restructuration de BFME يكون لدينا حقيقة مرجعا قانونيا لنقوم بكل ذلك.

كان هناك الكثير من التحفظ من قبل الإدارة والكثير من التحفظ من طرف الفاعلين التقليديين الموجودين في تونس في المجال الاقتصادي ولم يفهموا أنه ينبغي لنا أن نحرر اقتصادنا وهذه أول درجة وأول خطوة لتحرير الاقتصاد التونسي.

هذا هو القانون الذي سيجعل المواطنين بالخارج يستثمرون في مشاريع في جهاتهم، مشاريع تضمن التنمية المستدامة لبلادنا، تنمية مستدامة تصنع وتخلق العدالة بين الفئات في مجتمعنا.

يجعل لنا في تونس أخيرا اقتصادا عادلا يصنع ثروة مستدامة لصالح العباد والبلاد وعلى ضوء كل هذا استعجب وأستغرب اليوم من هذه الطلبات لتأجيل أول خطوة من الممكن أن تعيد مصداقية الساحة السياسية أمام التونسيين وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميلة المحترمة السيدة شادية الحفصوني، لها ثلاث دقائق.

السيدة شادية الحفصوني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق،

مشروع قانون يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في الحقيقة هو مشروع في اعتقادي يساعد الشباب المعطل عن العمل على بعث المشاريع أو الاستفادة من مواطن شغل يتم بعثها عبر مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كالجمعيات والتعاضديات والتعاونيات وغيرها.

وهو يمثل كذلك فرصة للمناطق الداخلية التي تفتقر لمواطن شغل لإيجاد بعض الحلول لمشاكل البطالة.

أعتبر أيضا أن منظومة الاقتصاد التضامني والاجتماعي هو فرصة لبعض الفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق اندماجها داخل المنظومة المجتمعية الشاملة وبالتالي تكون فرصة للمشاركة الفعالة في نقاشات الشأن العام وبناء الفضاء العمومي وتطوير الاقتصاد الوطني.

نقطة أخرى هامة جدا هي مطالبة الحكومة بتسهيل وتيسير الإجراءات الإدارية لأنها تمثل أول المشاكل التي تعترض باعثي المشاريع.

تيسير الإجراءات يعني حتما رقمنتها وهذا لا يجب أن يكون عائقا في هذا القانون بالذات الذي وضعت فيه تمويله كي يعتمد على منصات رقمية وهذا يتطلب من الحكومة جهدا حقيقيا لملاءمة مختلف التشريعات القديمة مع هذا الهدف الرئيسي.

هناك نقطة سأتحدث فيها تخص موضوع التمويل، سأقدم مثالا على مشروع دخل في 2017 إلى ولاية جندوبة وهي اتفاقية بين مقاطعة سردينيا وجندوبة واختاروا مشاريع وهناك مجمع في معتمدية غار الدماء يتمثل في تربية النحل وصنع الشمع والصابون أخذوهم إلى إيطاليا ووافقوا على تمويل هذا المشروع وكان هذا من

سنة 2018 إلى حد الآن لم يحصل شيء حتى عندما ذهبوا إلى الولاية وهم على علمهم أن الأموال مرصودة لم يحصل شيء على الرغم من أن مشروعهم هو في إطار اقتصاد تضامن اجتماعي.

هناك تهميش كبير للمجامع والذي كان فكرة لتحقيق عمل مستقل ولم تصبح فيه تغطية اجتماعية أو برامج للفلاحين أو للمرأة الفلاحية.

نحن كتلة قلب تونس مع تمرير هذا المشروع لأنه في مضمونه هادف ويساعد على حل مشكل التشغيل الذي تعاني منه لكن مع تعديل بعض الفصول من هذا المشروع ...

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الزميل المحترم السيد محمد زريق له خمس دقائق تفضل.

السيد محمد زريق

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

في البداية أريد أن أهنئ الشعب التونسي على النجاح الباهر الذي حققناه في الحرب على الكوفيد وأريد أن أحيي كل الوزارات والمؤسسات والسلطة المحلية من بلديات ومجتمع مدني على الجهود التي قاموا بها في إطار هذه الحرب.

وأنا أدعو الحكومة إلى إعداد خطة لاستثمار هذا النجاح ولترويجه والترويج لصورة تونس والاستفادة منه في دفع الاستثمار والسياحة وغيرهم.

اليوم نحن بصدد مناقشة قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني وغايته اجتماعية ومنهجه هو التضامن وهو مطلب عام وكان إعداد هذا القانون تشاركيا وليس بالغريب عن ثقافتنا ولنا تجربة فيه وإن كانت تجربة بدائية من خلال التعاونيات والتعاضديات والمجامع وغيرها وسيكون دافعا وسيكون داعما ورافعة للاقتصاد الوطني باعتباره يهدف إلى بعث مؤسسات اقتصادية ذات منفعة جماعية. يأتي هذا القانون والقطاع العام يعيش أزمة خانقة والقطاع الخاص يعيش تعثرا وفتورا.

فلسفة هذا القطاع هو تحسين ظروف العيش دون تحميل الدولة أعباء جديدة ودون تحميل المواطن غلاء المعيشة ومن شأن هذا القطاع أن يوفر الشغل وأن يدفع الاستثمار وأن يكافح الفقر والتهميش.

هذا القطاع الثالث يوفر حاليا في أوروبا حوالي 13 بالمائة من مواطن الشغل وتقريبا 10 بالمائة من الدخل المحلي الخام أما في تونس حاليا لا يوفر إلا 0,5 بالمائة من مواطن الشغل وليس أكثر من 1 بالمائة من الدخل المحلي الخام. لهذا نريد من خلال هذا القانون أن يكون مشفوعا ومسنودا باستراتيجية وطنية لتفعيله للوصول إلى تحقيق نسبة 5 بالمائة من مواطن الشغل ونسبة 5 بالمائة من الدخل المحلي الخام على الأقل.

هذا قانون هام من الممكن أن يتقدم باقتصادنا وأن يوفر مواطن الشغل وأن يحسن المعيشة دون أن يجبر الدولة على توفير اعتمادات جديدة ودون أن تتورط في القروض. بالتالي هذا مشروع هام يأتي في ظرف حساس جدا لذا أنا أطالب جميع زملائي كما أطالب الحكومة إلى الإصرار على تمرير هذا القانون وعلى المصادقة عليه.

أعرف بأن هذا القانون سيخلق مشاكل لبعض الناس وقد يضر بمصالح بعض الناس لأن هناك أناسا يتمعشون اليوم من غياب هذا القانون على حساب التعاونيات والجمعيات والمؤسسات الصغرى والذين يريدون خدمة اقتصاد البلاد ولكن مصلحة الدولة والبلاد وشعبنا قبل المصالح الضيقة.

بالتالي أدعو زملائي إلى تمرير هذا القانون ومناقشة فصوله في هذه الجلسة والمصادقة عليه وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لدي القائمة النهائية في طلبات التدخل وهم على التوالي السيدات والسادة: محمد الصادق قحبيش، مروة بن تمروط، بلقاسم حسن، مريم السعيدي، فريدة العبيدي، سهام الشريقي، جلال الزياتي، شكري بن عمارة، محسن العرفاوي، وسام الشعري، محمد الخليفي، محبوبة بنضيف الله، كنزة عجالة، سامية عبو، محمد السخيري، السيد الفرجاني، وفاء عطية، علي هرماسي، مختار اللموشي، ليلى الحداد، بلقاسم الدراجي، فؤاد ثامر، يمينة الزغلامي، نسيبة بن علي، أسامة الصغير، سالم قطاطة، محمد العفاس، حاتم المانسي، سميرة السميعي، عبد الحميد المرزوقي، نبيل حجي، ياسين العياري، جميلة الجويني، نور الدين عرباوي، محرزية العبيدي، عامر العريض، المعز بلحاج رحومة، هيثم إبراهم، عبير موسي، جوهر المغيربي، سالم لبيض والسيد فتحي بلقاسم.

هذه التدخلات ستأخذ منا ثلاث ساعات ونصف تقريبا من النقاش العام وسنرفع الجلسة إن شاء الله على الساعة الواحدة والنصف ثم نستأنفها على الساعة الثالثة. سأتلو أسماء العشر الزملاء النواب الذين سيتدخلون في أول الجلسة وسنطبق النظام الداخلي، من تقع المناداة على اسمه في قاعة الجلسة ولم يكن حاضرا يعتبر كمن تدخل.

الكلمة الآن للزميل المحترم السيد محمد الصادق قحبيش، له خمس دقائق تفضل.

السيد محمد الصادق قحبيش

سيتنازل السيد النائب المحترم هيثم ابراهم على أربع دقائق لفائدتي.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

إذن سنضيف إليك أربع دقائق أخرى ليصبح توقيت مداخلتك تسع دقائق. الكلمة للسيد محمد الصادق قحبيش تسع دقائق تفضل.

السيد محمد الصادق قحبيش

شكرا سيدتي الرئيسة.

أرحب أولا بالسيد الوزير وبكافة الإطارات المرافقة له،

نشكرهم على المجهود الثمين الذي قاموا به لتفعيل هذا القانون المهم جدا في إطار الاقتصاد التضامني والاجتماعي، هو قطاع مهم واستراتيجي وقد تحدثنا عنه منذ سنة 2012 وحاولنا إدراجه في إطار الأولويات الاقتصادية ببلادنا، قطاع يكوّن الفئات والجهات

المهمشة ويمكنهم من حلول لتصبح فاعلة في تحقيق التنمية المحلية وأيضا الجهوية وخاصة التنمية المستدامة.

هو قطاع يمكن من القيام بعمليات يكون مؤسسات تأخذ شكل ذوات معنوية تجمع أشخاصا وتهدف إلى تحقيق المنفعة للإنسان وتحقق منفعة اجتماعية. يوفر حلولا لإشكاليات اجتماعية عديدة، هي مؤسسات ستمكن من تثمين الثروات على المستوى المحلي والجهوي، كما تجعل الفئات المهمشة والمقصية فاعلة في الحركة الاقتصادية المحلية وتعزز الإدماج الترابي خاصة.

كما ذكرنا منذ قليل فقد تم الشروع في إعداد القانون منذ سنة 2017 ولكن وقع الحديث عنه منذ مدة طويلة جدا وبالتالي من الضروري وجب تكليف إحدى الوزارات بالإشراف على الملف أو تكليفه لرئاسة الحكومة واليوم أصبح هناك تشتتا في هذا الملف بين وزارتكم سيدي الوزير وبين وزارة التشغيل ووزارة المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون المحلية ووزارة التنمية ووزارة المالية وكأن هذا الملف il est en train de se dilapider شيئا فشيئا. كما نريد اليوم معرفة سبب إلغاء خطة وزير مكلف بملف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لهذه الحكومة وقد كان لذلك أثر سلبي على هذا القانون المجمع الذي يمكن جميع المتداخلين في القطاع على المساعدة الفعالة لإيجاد فرص عمل وفرص استثمار حقيقية والتقليص من الفقر ونسب البطالة.

اليوم بإمكاننا طرح إشكاليات عديدة في موضوع هذا القانون لأنه سيمكن من الاعتراف بالمفهوم المتميز والموحد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع يعتمد طريقة أخرى لم نعهدها من قبل في بعث المشاريع والتي تقوم على فكرة الإبداع الاجتماعي والاستثمار الجماعي مكان التنمية الترابية عبر هذه المبادرات التي كانت فردية وستتصبح الآن جماعية وبطرق تسيير ديمقراطية، أولا لتحقيق منفعة اجتماعية وثانيا ربحية واقتصادية.

الإقرار بأن هذا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمثل حلا مناسبا للتنمية الترابية والمحلية وأيضا وسيلة لتثمين الطاقات الاقتصادية الكامنة بمختلف الجهات والتي تعاني حاليا من التهميش والإقصاء وقلة الإمكانيات، يجب علينا أيضا الإقرار بأن هذا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني l'économie sociale et solidaire يساهم في تحقيق التنمية باعتبارها ترتكز على دعامتين:

أولا، دعامة اقتصادية تمككنا من الانتقال إلى اقتصاد نشيط وقادر على المنافسة ومبني على المعرفة ويستهدف نموا شاملا ومدمجا.

ثانيا، طابع اجتماعي رمزي يرمي إلى تطوير منوال اجتماعي سائد عبر مساعدة الأشخاص الذين هم في وضعية اقتصادية أو اجتماعية حرجة وأيضا وضعيات اجتماعية هشة يمكننا أن نحقق لهم التماسك الاجتماعي والاقتصادي والترابي والبيئي والتصدي خاصة لظاهرة الإقصاء الاجتماعي.

هذا القطاع يمكّن أيضا الناشطين فيه من أن يكونوا أكثر التصاقا بالعجلة الاقتصادية واحتكاكا بالسيرورة الاقتصادية حيث يتحولون إلى فاعلين حقيقيين يساهمون بصفة مباشرة في تنمية مناطقهم وبصفة غير مباشرة في تحقيق الربح للاقتصاد الوطني سواء من خلال خلق الثروة أو تلبية الحاجيات الملحة للسكان، يتدخل هذا القطاع ليستثمر وأيضا ليحقق فرص تشغيل وتنمية حقيقية يعجز أو يتخلى عنها القطاع العام أو القطاع الخاص وكما ذكرنا منذ قليل فهي مؤسسات لا تهدف إلى الربحية المباشرة أو الربحية المفرطة ولكنها مؤسسات اقتصاد اجتماعي وتضامني وهي مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق ربحية محدودة لأنه قانون لخلق الثروة والتشغيل وسيدفع المبادرة الجهوية والجماعية ولأنه من المهم جدا إدراج وإحداث تمثيليات جهوية ومحلية ومركزية لهذا القطاع، ومهم جدا أيضا إحداث آليات للتمويل تمكن الباعثين الشبان من تمويل الراغبين في هذا الصنف من المؤسسات التضامنية والاجتماعية وتسهل الحصول على القروض وعلى الإمكانيات المادية.

أيضا أهمية وضع خطة وطنية للإعلام والتحسيس بأهمية هذا الاقتصاد الذي أصبح حاليا في العالم من أكثر procès مع الاقتصاد الأخضر والأزرق وهو يعمل على إرساء ثقافة الإبداع وثقافة المبادرة الاجتماعية والتضامنية خاصة لدى الفئات المهمشة بين قوسين أو القليلة الفرص وهم الشباب وقطاع المرأة والأطفال، وسيكون هذا القانون خطوة مهمة وأساسية للنهوض به وتطويره ونتبين أن هذا القطاع موجه لكل الفئات ولكنه موجه لينصف العديد من الفئات التي لم تحظ بحظها في السيرورة وفي العجلة الاقتصادية ولم تتمكن من إيجاد فرص شغل وخلق ثروة في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص.

سيمكن هذا القطاع الناشطين في القطاع الغير منظم حاليا من النشاط بطريقة منظمة ويحقق السلم الاجتماعي والتنمية الكلية الجهوية والمحلية وهذا القطاع هو أحد ركائز منوال التنمية الجديد ونثني على ضرورة إعداد استراتيجيات قطاعية وجهوية للنهوض بهذا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الاستفادة من الخبرات ومن البلدان التي نجحت في هذا القطاع والذي يتمثل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تحثنا عنها جميعا هي بلدان حققت أرباحا كبيرة ومكنت فرص شغل للعديد من المواطنين.

أهمية تبني الحكومة لرؤية على المدى القصير والمتوسط والبعيد وخاصة بعث استراتيجية وطنية لدعم هذا القطاع تمكن من تركيزه والنهوض به وأيضا من دعم البحث الأكاديمي في هذا المجال. أصبحنا نجد في هذا القطاع des mastères de recherche و des mastères professionnels في مؤسسات التعليم العالي يتحدثون حول l'économie sociale et solidaire.

لذلك يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الشباب الذي يتمتع بهذا التعليم الأكاديمي ويجب علينا أن نحاول رسكلتهم ودمجهم في هذا القطاع الذي يحتوي على العديد من الإشكاليات الكبيرة والكبيرة جدا وقد تحدثنا عن ذلك منذ أكثر من سبع سنوات وكما تحدث العديد من الزملاء فقد وقعت تجربته في المجال الفلاحي منذ زمن طويل ثم في خدمات les petites et moyennes entreprises ولا يمكن لهذا الوضع أن يتماشى مع وضعنا الحالي خاصة مع هشاشة اقتصادنا بعد جائحة الكورونا كما عملت على ذلك صناعاتنا التقليدية أيضا ولكن نعتقد اليوم أن الاقتصاد التضامني الاجتماعي هو حل من الحلول الجذرية التي ستمكننا من الخروج من هذه المشكلة وهذه العائقة الاقتصادية وبالتالي إحداث هذه المؤسسات يكون له impact اجتماعي واقتصادي في الثقافة وفي التربية وفي الإبداع وفي الرياضة وخاصة في الصناعة، بارك الله فيكم.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميلة المحترمة السيدة مروة بن تمروط خمس دقائق تفضلي.